الأنباء
الاحد 11 مارس 2012

حرم منه من رتبهم ملازم الى نقيب

المرداس يطالب بإعادة النظر في مساواة العسكريين المتقاعدين في الراتب الاستثنائي

ناشد النائب نايف عبدالعزيز المرداس صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مساواة الضباط المتقاعدين بالرواتب الاستثنائية لمن انتهت خدماتهم حيث حرم منها كل من رتبة ملازم الى نقيب رغم ان عددهم قليل جدا وليس لديهم تكلفة مالية كبيرة.

وقال المرداس في تصريح صحافي نرجو من والد الجميع صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح ان يكلف رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك اعادة النظر ومساواة الضباط المتقاعدين من رتبة ملازم الى نقيب بزملائهم الآخرين الذين حصلوا على رواتب استثنائية حين تقاعدوا، مبينا ان مجلس الوزراء تقدم برواتب استثنائية للضباط المتقاعدين منذ العام 1991 ممن انتهت خدماتهم بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 682/2 المتخذ في 2011/2/25 وموافقة مجلس الامة على الاقتراح بقانون في المداولة الاولى ليشمل لجميع الضباط بدون استثناء لتحقيق العدل والمساواة حيث ان المواطنين الكويتيين متساوون بالحقوق والواجبات وحسب نص المادة 29 من الدستور الكويتي.

وأضاف نأمل من صاحب السمو ان يأمر بمساواة هؤلاء المواطنين بزملائهم العسكريين المتقاعدين الذين استلموا معاشات استثنائية وحرم منها من رتبتهم ملازم وحتى نقيب حيث ان العدد المتوقع للضباط المتقاعدين المستحقين لهذا الراتب الاستثنائي قليل جدا.

نايف المرداس

العدد المتوقع للضباط المتقاعدين المستحقين لهذا الراتب الاستثنائي قليل جدا

العدساني لتطبيق نقل أرقام الهاتف النقال

طالب النائب رياض العدساني من وزارة المواصلات تطبيق قانون نقل ارقام الهاتف النقال والتجوال المحلي، حيث انه يعد موضوعا حيويا ومهما ينتظره الكثير منذ سنوات، موضحا ان القانون شرع في سنة 2007 وما زال حبيس الادراج، مبينا ان عقد نقل الارقام بين شركات الاتصالات مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا، وهي احدى الشركات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار.

وأضاف ان قانون نقل ارقام الهاتف النقال يمكن العميل الاحتفاظ برقمه وتحويل عقد الاشتراك الى شركة اخرى، موضحا ستكون هناك الحرية الكاملة في نقل رقم هاتفه من شركة الى اخرى متى ما اراد، مما سيساهم في تحسين وتطوير الخدمات بين شركات الاتصالات.

كما اشار الى ان الهدف من التجوال المحلي هو استمرار الشبكة وعدم انقطاعها، وعلى سبيل المثال في حال عدم توفر ارسال «سيرفس» بشبكة الشركة المشترك بها سيتم الشبك على شركة اخرى، وانقطاع الشبكة عادة ما يحصل بالسراديب وأوساط البحر وفي البر، اي الاماكن التي تخلو من توفير الشبكة. وأضاف العدساني لا عذر لوزارة المواصلات في عدم تطبيق القانون، وخاصة بعد مرور خمس سنوات من تشريعه، مؤكدا ان هذه الخدمات الحيوية طال انتظارها كثيرا، ويجب تطبيقها على ارض الواقع.

● عاطف رمضان

رياض العدساني

دشتي يرفض تفسيرات ديوان الخدمة لقانون كادر المعلمين

طالب النائب د. عبدالحميد دشتي وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف باستكمال جهوده في الاستعجال صرف كادر المعلمين وضرورة المحافظة على مكتسبات تلك الفئة التي وردت في قانون كادر المعلمين.

رافضا تفسيرات ديوان الخدمة المدنية التي حاول مسؤولوه من خلالها الالتفاف على نصوص ومواد القانون.

وقال دشتي في تصريح صحافي ان حقوق المعلمين والمعلمات الواردة في قانون كادر المعلمين غير قابلة للمساس والتأويل، مشيرا الى ان تفسيرات ديوان الخدمة المدنية بشأن تطبيق القانون غير مقبولة ومرفوضة وسيتم التصدي لها».

وأعرب دشتي عن أسفه وامتعاضه لموقف ديوان الخدمة المدنية لمحاولته الانتقاص من حقوق ومكتسبات تلك الفئة التي تضمنتها بنود القانون الخاص بكادر المعلمين، داعيا الوزير الحجرف الى التمسك بما ورد بالمذكرة القانونية التي قدمها له أعضاء جمعية المعلمين لما تتضمنه من تفنيد لكل ما ورد في ردود ديوان الخدمة المدنية للوزارة من مغالطات وتناقضات في بنود الكادر وآلية تنفيذه وفقا لما جاء في القانون رقم 28 لسنة 2011 الذي أقره مجلس الأمة بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين.

وأشار إلى ان الاهتمام بدعم ومساندة المعلم يعد ركيزة أساسية للنهوض وتنمية الكويت، قائلا ان التاريخ شهد للمعلم بالرفعة والقداسة، فكان تاج الرؤوس ذا هيبة ووقار، لا يجارى ولا يبارى في المجتمع فهو الأمين المستشار وهو الأب الحنون البار لدى الكبار والصغار، وهو السراج الذي ينير الدرب للسالك، يروي العقول والأفكار ويحميها من الانحراف والانجراف نحو التيارات الفاسدة المضرة.

د. عبدالحميد دشتي

ذياب: زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين من أولويات كتلة الأغلبية

أكد النائب مناور ذياب العازمي دعمه للمطالب المشروعة لموظفي الدولة، مشيرا الى ضرورة اقرار كوادر وزيادات مالية للموظفين الذين لم تقر لهم كوادر من قبل كنوع من المساواة مع اقرانهم الذين اقرت لهم الكوادر، مشيرا الى ضرورة تفعيل القانون رقم 49 لسنة 1982 بشأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة معاشات المتقاعدين بصفة دورية وهو القانون الذي لم تلتزم به الحكومات المتعاقبة.

وقال العازمي في تصريح صحافي: ان زيادة رواتب الموظفين الذين لم تشملهم الكوادر من اولويات كتلة الغالبية النيابية، مضيفا: وانني أؤيد مطالب الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت والذي هدد بالاضراب في حال لم تقر الزيادات المالية للموظفين وان لم تقر الكوادر المدرجة على جدول مجلس الخدمة المدنية مؤكدا ان مطالب الموظفين مستحقة لمواجهة غلاء المعيشة وارتفاع اسعار السلع، لافتا الى اهمية ايجاد مسطرة عادلة للرواتب والاجور وتوحيد المسميات للقانونيين لجميع قطاعات الدولة والقطاع الخاص دون تمييز لتحقيق مبدأ العدل والمساواة، مشيرا الى ضرورة تعديل سلم الاجور وزيادة الراتب الاساسي وتوحيده بين كافة الموظفين في مختلف الوزارات والجهات الحكومية.

ودعا العازمي مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية الى الالتفات السريع الى المطالب العمالية العادلة واصدار قرارات حكومية سريعة لمعالجة الامر، مؤكدا انه من باب العدالة والمساواة بين جميع الموظفين والعاملين في الدولة يجب ان تقر جميع الكوادر المعطلة ويجب على الحكومة اقرار الزيادات المالية المناسبة للموظفين وللمتقاعدين لانهم من اكثر الفئات التي تعرضت للظلم مطالبا بزيادة مجزية على رواتب الموظفين الذين لم تشملهم الكوادر لان هناك تفاوتا واضحا في سقف الرواتب بالاضافة الى زيادة رواتب المتقاعدين.

مناور ذياب العازمي

نواب يقترحون توافق تعاملات صندوق التنمية مع أحكام الشريعة

د. وليد الطبطبائي

د. فيصل المسلم

د. جمعان الحربش

محمد هايف

فلاح الصواغ

قدم النواب وليد الطبطبائي وفيصل المسلم وجمعان الحربش ومحمد هايف وفلاح الصواغ اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لما يتمتع به الاقتصاد الإسلامي من أدوات مالية تمكن من تحقيق التنمية للمجتمعات، ولما يهدف إليه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من تقديم المساعدة للدول النامية، ولما كان يعتمد في تمويله على النظام المالي التقليدي الربوي، المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، والذي يثقل كاهل الدول المستفيدة من هذا الصندوق ويتحول الى أداة تزيد من معاناة الدول المستفيدة.

فاننا نتقدم بالاقتراح برغبة والذي ينص الاقتراح على ان تكون جميع التعاملات المالية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

«التقدمي»: اقتراحات بعض النواب هدفها فرض الوصاية على حرية الأفراد

اصدر التيار التقدمي الكويتي بيانا صحافيا حول بعض اقتراحات النواب وجاء كالتالي: يتابع «التيار التقدمي الكويتي» بقلق الدعوات التي يطرحها بعض المتزمتين من أعضاء مجلس الأمة لاقتراح قوانين من شأنها فرض الوصاية على الحرية الشخصية للأفراد والتدخل في حياتهم الخاصة وتحديدا ما يسمى «قانون الحشمة» وكذلك ما تقوم به بعض الأجهزة الحكومية من إجراءات متعسفة في التعامل مع حرية التعبير الفني مثلما حدث أخيرا في معرض الفنانة شروق أمين. ونحن في التيار التقدمي الكويتي في الوقت الذي نلتزم فيه ما قررته المادة 49 من الدستور في شأن مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة فإننا نؤكد رفضنا التام لأي محاولة لتشريع القوانين المقيدة للحرية الشخصية التي هي إحدى الحريات المطلقة حيث لا يجوز تنظيمها بقانون شأنها في ذلك شأن حرية الاعتقاد أيا كانت الحجج والمبررات مثلما لا يجوز كذلك أن ينصب أحد نفسه وصيا على الكويتيين وعلى الحياة الخاصة للأفراد. وندعو بقية أعضاء مجلس الأمة إلى رفض إقرار مثل هذا الاقتراح المعيب لقانون غير دستوري ومقيد للحرية الشخصية. ويؤسفنا كذلك ما طال معرض الفنانة شروق أمين من إجراءات متعسفة غير مقبولة ونعلن رفضنا للوصاية الحكومية على حرية التعبير الفني. وأخيرا نهيب بالقوى الوطنية والديموقراطية وبكل حريص على مبادئ الحرية والقيم الديموقراطية على إعلان موقف واضح وصريح لمعارضة مثل هذه الاقتراحات المتزمتة والإجراءات المتعسفة... فالحرية لا تتجزأ.

الحربش يسأل الإبراهيم عن تزويد العراق بالكهرباء وأسباب حريق المحولات الكهربائية

وجه النائب د. جمعان الحربش سؤالا برلمانيا الى وزير الكهرباء والماء ووزير الدولة لشؤون البلدية عبدالعزيز الابراهيم، وجاء نص السؤال كالتالي:

1- ما تفاصيل خطة استعداد الوزارة لموسم الصيف الحالي مع ذكر البرنامج الزمني لتنفيذها، وما حجم المبالغ المالية التي رصدت لها وما طرق قياس نجاح تنفيذها، وهل اشتملت على خطط بديلة لمواجهة أي طارئ؟ مع توضيح أسماء ومسميات وخبرات كل من ساهم في وضع بنود خطة الاستعداد (إن وجدت).

2 - ما حقيقة خروج العديد من الوحدات الكهربائية عن الخدمة بسبب ارتكاب إحدى الشركات لأخطاء متكررة، وهل تحملت وزارة الكهرباء والماء كلفة إصلاح هذه الوحدات بمبالغ تجاوزت 800 ألف دينار.

3 - ما أسباب الاحتراق المتكرر للمحولات الكهربائية والذي انتشر بجميع مناطق الكويت السكنية، وما الأسباب الحقيقية لحريق مجمع الصوابر؟ مع ضرورة تزويدي بخطة الوزارة للقطع المبرمج مع تحديد مبررات توجه الوزارة لتطبيقها؟

4 - ما حقيقة قيام الوزارة بتزويد العراق بالكهرباء مع ذكر حجم التزويد والفترات الزمنية لعملية التزويد؟ مع ضرورة توضيح مصادر الكهرباء لمعسكرات الجيش الأميركي وهل تعتمد في ذلك على مولدات خاصة بها أم على مولدات وزارة الكهرباء مع ذكر حجم وقوة الطاقة الكهربائية التي تزود بها الوزارة هذه المعسكرات؟

5 - يرجى تزويدي بأسماء جميع الشركات الخاصة المشرفة على قطاع الكهرباء ومشاريعه متضمنة اسم صاحب الشركة والممثل القانوني وبيان القيمة المالية والفترة الزمنية لكل عقد مع توضيح المخالفات التي سجلتها الوزارة بحق كل شركة مع ضرورة ذكر المبالغ التي فرضت على الشركات المخالفة والاجراءات التي اتخذت بشأن كل منها؟

6 - يرجى تزويدي بمعدلات انتاج الماء محليا مقرونا بمعدلات الاستهلاك اليومي، وقيمة المخزون الاستراتيجي مقابل الصرف.

7 - هل قامت وزارة الكهرباء بالتوقيع على أي عقود تتعلق بدعم وحدات انتاج الكهرباء خلال الفترة من بداية شهر أبريل الماضي حتى تاريخه، مع ضرورة تزويدي بصورة شاملة من كل عقد، وبيان مفصل عن فريق العمل المكلف بالإشراف على وإدارة عمل وحدات الكهرباء حاليا مقرونا بالمسمى الوظيفي لكل عضو وخبراته والمكافآت المالية التي صرفت والمرصودة لكل منهم مع ذكر فترة التكليف لفريق العمل؟

اجتماع نيابي لتقييم موقف الحكومة من الأولويات

أوضح النائب د.جمعان الحربش منسق الاغلبية النيابية ان اللجنة التنسيقية قررت عقد اجتماع كتلة الاغلبية النيابية بعد جلسات الاسبوع الحالي لتقييم موقف الحكومة من الاولويات ولجان التحقيق وسيعقد الاجتماع المقبل في ديوان النائب اسامة المناور، مؤكدا على السعي للتنسيق مع الحكومة وبقية النواب لانجاز الاولويات ودعم لجان التحقيق وسيكون انجازا للجميع لكننا نرفض المماطلة وسيكون لنا بشأن ذلك موقف في حال لجأت الحكومة اليها.

المضاحكة: أولويات الأغلبية البرلمانية تتعارض مع الخطاب الأميري ولا تتفق مع الرغبة الشعبية

أكد رئيس مركز اتجاهات للدراسات والبحوث خالد عبدالرحمن المضاحكة أن الحكومة تواجه في جلسة مجلس الأمة الثلاثاء المقبل استحقاقات رقابية وتشريعية مبكرة وضعتها الأغلبية النيابية أمامها بدون تنسيق مسبق بالإضافة إلى استجواب مبكر لسمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك من النائب صالح عاشور.

وقال المضاحكة في تصريح صحافي: إن بند الخطاب الأميري الذي تأخر عن موعد مناقشته بسبب انتخابات اللجان المؤقتة والشد والجذب بين النواب في الجلسة الماضية معرض لأن يتم ترحيله مرة أخرى، خصوصا في ظل ما هو مدرج على جدول البرلمان في جلسة الثلاثاء من لجان تحقيق وأولويات تشريعية واستجواب.

وزاد المضاحكة أن الأغلبية البرلمانية استبقت عملية التنسيق مع الحكومة حول الأولويات التشريعية ووضعت عددا منها على جدول شهر مارس الجاري، بالرغم من أن معظمها لا يتفق مع ما ورد في الخطاب الأميري الذي ألقاه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في بداية دور الانعقاد، كما أنه لا يتفق مع الخطاب الانتخابي للأغلبية البرلمانية التي كانت تركز على قانون الوحدة الوطنية بالدرجة الأولى وضبط الرسالة الإعلامية ودعم قوانين مكافحة الفساد المالي والإداري، مشيرا إلى أن أبرز أولويات الأغلبية المدرجة على جلسة الثلاثاء هي قانون المناقصات ودعم المشروعات الصغيرة وبدل البطالة والتقاعد المبكر للمرأة والمدن الطبية وتعديل قانون الإجراءات.

ولفت المضاحكة الى أن فرض الأغلبية البرلمانية لهذه الأولويات دون التنسيق مع الحكومة عبر مكتب مجلس الأمة سيربك جدول الأعمال ويضيع الجلسات، خصوصا أن أغلب المشاريع المقترحة غير جاهزة في اللجان البرلمانية المختصة، متسائلا كيف سيتم إقرارها في جلستين.

وقال المضاحكة إن جدول الأعمال يشهد تزاحما رقابيا محموما والمجلس لم يكمل 30 يوما حتى الآن، إذ يشهد إدراج استجواب النائب صالح عاشور المفاجئ وطلب تشكيل عدد من لجان التحقيق التي تبنتها الأغلبية البرلمانية ومنها التحقيق في سرقة الديزل والإيداعات المليونية والتحويلات المليونية ولجنة للتحقيق في مصادر تمويل القنوات الفضائية، مشيرا إلى أن الجلسة المقبلة قد تشهد مناوشات جانبية على خلفيات طلبات لجان التحقيق وموضوع الأولويات الأمر الذي يهدد بتطيير الجلسات وترحيل جدول الأعمال إلى جلسات لاحقة.

وفيما يتعلق بالأولويات الحكومية توقع المضاحكة أن تقدم الحكومة أولوياتها التشريعية للمجلس والتي يأتي على رأسها قانون الوحدة الوطنية وقوانين مكافحة الفساد وقوانين الإصلاح الإداري في محاولة أخيرة منها لإقناع الأغلبية النيابية بهذه الأولويات على اعتبار أنها تمثل الخطوط العريضة للنطق السامي لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، كما أنها تمثل رغبة شعبية ملحة للشارع الكويتي.

عبدالرحمن المضاحكة

الطريجي يسأل الحمود عن أسباب منع العريفي من دخول الكويت

قدم النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أحمد الحمود جاء في مقدمته: نظرا للعلاقات المتميزة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، والتي تحرص عليها القيادة السياسية وكذلك السلطتان التنفيذية والتشريعية وكذلك شعوب البلدين، والتي يعمل الجميع على توطيد العلاقات لما فيه مصلحة البلدين، ونظرا لصدور قرار إداري منع بموجبه أحد مشايخ المملكة العربية السعودية.

وجاء نص السؤال كالتالي:

1 ـ ما المبررات القانونية التي أدت الى منع دخول الداعية الإسلامي السعودي الجنسية د.محمد العريفي الى الكويت؟

2 ـ هل تم المنع بناء على بلاغ رسمي مقدم من أحد الأشخاص أو الجهات الرسمية أو من خلال تحريات المباحث؟ وفي كلتا الحالتين يرجى تزويدي بصورة من البلاغ أو التحريات ان وجدت.

3 ـ ما تاريخ صدور قرار منع الدخول؟ وما مدة المنع؟

4 ـ ما الآلية التي يتم بها رفع منع الدخول؟

5 ـ هل دخول الداعية الإسلامي د.محمد العريفي له تأثير على الأمن الداخلي للبلاد؟

عبدالله الطريجي